**المداخلة الخامسة الامتثال لمتطلبات الإبلاغ في معاهدة تجارة الأسلحة في القارة الأفريقية**

**البند العام الشفافية وإعداد التقارير**

**شكراً سيدي الرئيس،**

يُعد الامتثال لمتطلبات الإبلاغ في **معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)** مؤشرًا على مدى التزام الدول الأطراف بتطبيق المعاهدة. ومع ذلك، فإن الامتثال لمتطلبات المعاهدة بتقديم تقرير أولي عن تطبيقها، وتقديم تقارير سنوية عن الصادرات والواردات من الأسلحة في تراجع مٌستمر، فبينما تلتزم بعض الدول بجميع المواعيد النهائية لتقديم التقارير، يظل العديد من الدول الأطراف غير ملتزمة بشكل ثابت، كذلك لم تٌقدم بعض الدول حتى الآن التقارير الأولية لأمانة المعاهدة، بالرغم من معانتها من انتشار تجارة الأسلحة غير المسئولية، ويؤدي ذلك إلي انخفاض مستويات الشفافية وزيارة عمليات نقل الأسلحة وتحويل وجهتها إلي الدول التي تعاني من انتشار النزاعات والصراعات المسلحة.

وينخفض معدل الامتثال في القارة الأفريقية بشكل ملحوظ بالرغم مما تعانيه القارة من انتشار للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي تغذيها باستمرار عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة للجماعات الإرهابية والتيارات المسلحة والحكومات ذات السجل السيئ في مجال حقوق الإنسان، فمع **انضمام 31 دولة أفريقية للمعاهدة** بينهم دول تعاني من نزاعات مثل نيجيريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلا أن معدل الامتثال لتقديم التقارير ما زال منخفضاً. ففي عام 2024 **لم تقدّم 18 دولة أفريقية تقاريرها بينما اختارت خمس دول أخرى حجبها عن الجمهور، ما جعل معدل الامتثال لا يتجاوز 26%، وهي نسبة متدنية للغاية في ظل الانتشار الواسع للأسلحة داخل القارة، كذلك لم تٌقدم 12 دولة تقريرها الأولي إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.**

ولتحسين هذا الواقع، نوصي بفتح حوار مباشر وبنّاء مع الدول الأفريقية الأطراف لفهم التحديات التي تحول دون تقديم التقارير، سواء كانت فنية أو إدارية أو متعلقة بنقص الموارد، وتحديد نوعية المساعدة الفنية أو التدريب المطلوب لتعزيز قدرات هذه الدول على جمع البيانات وإعداد التقارير.

إننا نؤمن بأن هذا الحوار سيساهم في بناء الثقة بين الدول الأطراف وأمانة المعاهدة، ويشجع على تبادل الخبرات بين الدول الأفريقية نفسها، ويساعد في رفع مستويات الشفافية والمساءلة، وهو ما نأمل أن يلقى الاستجابة من الفريق العامل.

على الجانب الأخر، لدى مؤسسة ماعت العديد من المخاوف المتعلقة بإمكانية تحويل مسار الأسلحة من أوكرانيا إلي الدول التي تعاني من الصراعات في القارة الأفريقية وذلك في ظل نقص المعلومات المتعلقة بتقديم الدعم العسكري إلي الحكومة الأوكرانية، يسمح ذلك بانخفاض الشفافية وإمكانية وقوع الأسلحة في أيادي جهات غير رسمية وغير مسؤولة، مثل المجموعات المسلحة أو الأطراف المتحاربة في مناطق النزاع لاسيما مع عدم وجود آليات مراقبة مٌحددة لمراقبة تدفق الأسلحة المٌقدمة من الحكومات إلي أوكرانيا وغياب بعض المعلومات الأساسية عنها.

ولهذه المخاوف المشروعة فأننا نطالب الدول الأطراف بضرورة تقديم كافة المعلومات المتعلقة بتقديمها الدعم العسكري للحكومة الأوكرانية على أن تظهر تلك المعلومات في تقارير الدول بشكل ملحوظ، وذلك لتعزيز **الشفافية والرقابة الدولية ولمنع وصول تلك الأسلحة إلي الأيادي الخاطئة.**